

تقييم استقرار النظام المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال

برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP"

## Assessment stability of the Algerian financial system: an analytical study using Financial Sector Assessment Program "FSAP"

علي بن ساحة، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية

جامعة غرداية (الجزائر)، bensaha.ali@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2023/12/28

تاريخ القبول: 2023/08/31

تاريخ الاستلام: 2023/05/30

### ملخص:

هدفت الدراسة الى تقييم مؤشرات استقرار النظام المالي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2020 بالاعتماد على برنامج تقييم القطاع المالي FSAP الذي وضعه كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، من أجل التقليل من آثار الازمات المالية. وتم استخدام المنهج التحليلي من اجل تقييم استقرار النظام المالي والمصرفي وتحليل الوضعية النقدية والمالية في الجزائر. وقد خلصت الدراسة الى ان مستوى الملاءة في الجزائر مستوى جيد ويجب المحافظة عليها من خلال رفع مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفي من خلال التزام البنوك الجزائرية بتحسين معايير منح الائتمان. كلمات مفتاحية: تقييم قطاع مالي FSAP، صلابة مالية، ملاءة، سيولة، اختبار ضغط تصنيفات JEL: G21، G28، G32

### Abstract:

The study aimed to assess the indicators of the stability of the financial system in Algeria in the period between 2010-2020, based on the Financial Sector Assessment program" FSAP" developed by the International Monetary Fund and the World Bank, in order to minimize the effects of financial crises. The analytical approach was used to assess the stability of the financial and banking systems and to analyze the monetary and financial situation in Algeria.

The study concluded that the level of solvency in Algeria is good and should be maintained by raising the level of liquidity of the banking system through the commitment of Algerian banks to improve the standards of granting credit

**Keywords:** *Financial Sector Assessment FSAP, financial solidity, solvency, liquidity, stress testing*

**Jel Classification Codes :** G21, G28, G32

## 1. مقدمة :

لم يكد النظام المالي الجزائري يتكيف مع الصدمة النفطية 2014 التي أثرت عليه بشكل كبير انعكاسا لزيادة الضغوط المالية على الاقتصاد الجزائري، حتى تعرض إلى صدمة ثانية جراء الإغلاق الكبير الذي صاحب الجائحة الصحية "COVID-19"، هذه الخيرة التي أثرت بشكل مزدوج هذه المرة، داخليا من خلال تأثير مجمل القطاعات الاقتصادية وخارجيا من خلال تراجع إيرادات الحكومة من الجباية البترولية، والتي تمثل مصدرا مهما من ودائع النظام المصرفي سيما المصارف العمومية منها، ما يجعل الاوضاع المالية العامة تمثل محمدا قويا على استقرار النظام المصرفي الجزائري، بطريقة مباشرة من خلال قناة الودائع أو غير مباشرة من خلال أسعار النفط وإيرادات الدولة.

لذلك تأتي هذه الورقة من أجل تشخيص مدى استقرار النظام المالي الجزائري بالتركيز على استقرار النظام المصرفي وهذا بالاعتماد على برنامج "FSAP" وهو أداة صندوق النقد والبنك الدوليين في تقييم استقرار النظام المالي في الاقتصاديات المختلفة.

### أ. الإشكالية:

لا زال النظام المالي الجزائري يمثل جزءا منه المعترف القطاع المصرفي في ظل غياب الدور الفعال لسوق المالية (بورصة الجزائر)، ولتزال البنوك العمومية التابعة للدولة المهيمنة على النظام المصرفي، مما يخلق نوعا من عدم التوازن من حيث نوعية الأصول في النظام المصرفي، لذلك فإن إشكالية الورقة تتمحور حول :

"ما مدى استقرار النظام المالي الجزائري في ظل الصدمات المتتالية انطلاقا من برنامج تقييم القطاع المالي FSAP؟"

وهذا انطلاقاً من فرضية استقرار النظام المصرفي بفضل مستوى الملاءة العالي لدى البنوك، وفي هذا السياق فإن استعمال مصطلح النظام المالي في هذه الورقة أو النظام المصرفي هو سيان نظراً لكون هذا الأخير يمثل الجانب المعبر كما ذكرنا سابقاً.

## ب. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الورقة لتحديد مواضع الهشاشة في النظام المصرفي الجزائري في ظل الصدمات المختلفة التي أصبحت تكتنفه سيما مع الضغوط المالية وحالة تباطؤ الاقتصاد الجزائري والتغيرات الاقتصادية والصحية المحيطة به والتي خلّت القطاع المالي الجزائري في حالة عدم اليقين اتجاه وضعية الاستقرار المالي، لذلك سوف تتطرق الورقة إلى معالجة العناصر التالية:

- أهمية برنامج "FSAP" في قياس الاستقرار المالي؛
- تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري 2010-2020؛
- تقييم استقرار القطاع المالي في الجزائر 2010-2020؛
- سيناريو اختبارات الضغط في الجزائر 2014-2018؛

## 2- أهمية برنامج "FSAP" في قياس الاستقرار المالي - مدخل نظري:

- يهدف برنامج تقييم القطاع المالي إلى قياس استقرار وسلامة القطاع المالي من جهة وإلى تقييم مدى مساهمة القطاع المالي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي ندرج تعريف برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP" وأهدافه من وجهة نظر صندوق النقد الدولي بما أنه أدواته في تقييم استقرار النظام المالية ومراقبتها.

## 1.2. تعريف برنامج تقييم القطاع المالي FSAP :

- أعتمد صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP" في 1999، هو تقييم متعمق للقطاع المالي وعنصر مهم في مهام الصندوق لمراقبة الاقتصاديات، كما يوفر مدخلات أساسية لمشاورات المادة الرابعة (Article IV consultations). في البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة، تُجرى تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي عادة بالاشتراك مع البنك الدولي وهي تشمل مكونين أساسيين (IMF, August 2014):

- تقييم الاستقرار المالي (المسؤولية الرئيسية للصندوق).
- تقييم التنمية المالية (المسؤولية الرئيسية للبنك الدولي)

- برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP" هو برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تم إطلاقه في 1999 في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، ويجمع البرنامج بين خبرات البنوك والصناديق لمساعدة البلدان على تقليل احتمالية حدوث أزمات في القطاع المالي وشدتها، كما يوفر برنامج تقييم القطاع المالي إطاراً شاملاً يمكن من تحديد مدى استقرار النظام المالي، ويتبع "FSAP" نهجاً ثلاثي الأبعاد عند عمليات التقييم وذلك من خلال تقييم (Bank) :
- سلامة النظام المالي مقابل نقاط الضعف والمخاطر التي تزيد من احتمالية حدوث أزمات في القطاع المالي أو شدتها.
- احتياجات الدولة التنموية من حيث البنية التحتية والمؤسسات والأسواق.
- امتثال بلد ما لمراعاة معايير وقواعد القطاع المالي المختارة.

## 2.2. أهداف برنامج تقييم القطاع المالي FSAP :

- يقوم برنامج تقييم القطاع المالي بفحص مرونة القطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية وإجراء اختبارات الإجهاد وتحليل المخاطر النظامية، كما تقوم بتحليل وفحص الأطر الاحترازية الكلية ومراجعة جودة الإشراف المصرفي وعلى البنية التحتية للأسواق المالية، وتقييم قدرة البنوك المركزية على الاستجابة بفعالية في حالة الإجهاد المنهجي (IMF, 2016). وفيما يتعلق بجانب تقييم التنمية فإن برامج تقييم القطاع المالي يقوم بفحص المؤسسات والأسواق والبنية التحتية وشموليتها وجودة الإطار القانوني وأنظمة المدفوعات والتسويات، مستويات الشمول المالي. كما يفحصون مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي والتنمية، وفيما يلي أهم الأهداف المسطرة من هذا البرنامج:

- يساعد البرنامج في تقريب تحليل القطاع المالي من مركز مناقشات السياسة الاقتصادية؛
- يساعد على إعلام صانعي السياسات المحليين بالحاجة إلى إجراءات متسلسلة في المجالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وتوفر للبلدان إطاراً شاملاً لاتخاذ إصلاحات القطاع المالي؛
- يوفر للبلدان فرصة لقياس مدى امتثالها لمعايير وقواعد القطاع المالي وبالتالي لمقارنتها بالتنظيمية والرقابية بالممارسات المقبولة دولياً؛
- فحص المؤسسات والأسواق والبنية التحتية وشموليتها وجودة الإطار القانوني وأنظمة المدفوعات والتسويات، مستويات الشمول المالي؛

### 3.2. مؤشرات قياس الاستقرار المالي لصندوق النقد الدولي:

- لا يوجد اتفاق واضح على تعريف الاستقرار المالي، وفيما يلي بعض التعاريف للاستقرار المالي:
- المجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي: هي الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق، وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان المحلي والعالمي، وهو ما يؤدي إلى تركيز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق عن المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي؛

بنك التسويات الدولي: يكون القطاع المالي مستقرا إذا ما أتمت بقدرة استيعاب الصدمات دون أن يُعيق توزيع المدخرات والفرص الاستثمارية, (Banque des Règlements Internationaux, (Mai 2011)

الحالة التي يكون فيها القطاع المالي يعمل بسلاسة حتى في حالات التوتّر، حيث أنه يتمتع ببنى تنظيمية تجعله في وضع احترازيّ قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات كما أنّ له وضع تصحيحي يمكنه من الحدّ وإدارة (بوهريّة) 24, p. 2020, هذه الأزمات

### 4.2. مؤشرات الاستقرار المالي:

يعتمد صندوق النقد الدولي على مؤشرات الصلابة المالية "FSIs" التي طرحها لتحليل وتشخيص القطاع المالي والتنمية في القطاعات المالية المختلفة تشكّل في مجملها مجتمعاتٍ جزئيةٍ وأخرى كلية (Macro-Micro prudentielle) وسوف نتطرق في هذه الورقة إلى جزء من تلك المؤشرات التي يعتمد عليها بنك الجزائر كذلك في تقييم الصلابة المصرفية، وهذه المؤشرات هي:

جدول رقم (01): مؤشرات الصلابة المصرفية لصندوق النقد الدولي "FSIs"

المؤشر	الدلالة	معنى وهدف المؤشر
رأس المال التنظيمي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر	كفاية رأس المال	إعطاء الحماية ضد الخسائر
صافي القروض المتعثرة	كفاية رأس المال	مدى حوكمة النشاط الرئيسي وجودة معايير منح الائتمان
القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يدل على جودة الائتمان الممنوح من المصارف
التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يحدد تركيزات التعرض لقطاعات معينة
العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين	الربحية	يقيم الأرباح لتعويض الخسائر على رأس المال أو الأصول
هامش الفائدة ÷ الدخل الإجمالي	الربحية	أهمية صافي الإيرادات والفوائد ومجال الاستيعاب للخسائر
الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول الموجودات السائلة ÷ الخصوم قصيرة الأجل	السيولة	مدى توفر السيولة ضمانا لتلاني مخاطر السيولة
الموقف المفتوح للتقد الأجني ÷ رأس المال	مخاطر العملات	تدابير عدم تطابق العملات الأجنبية.

Source :

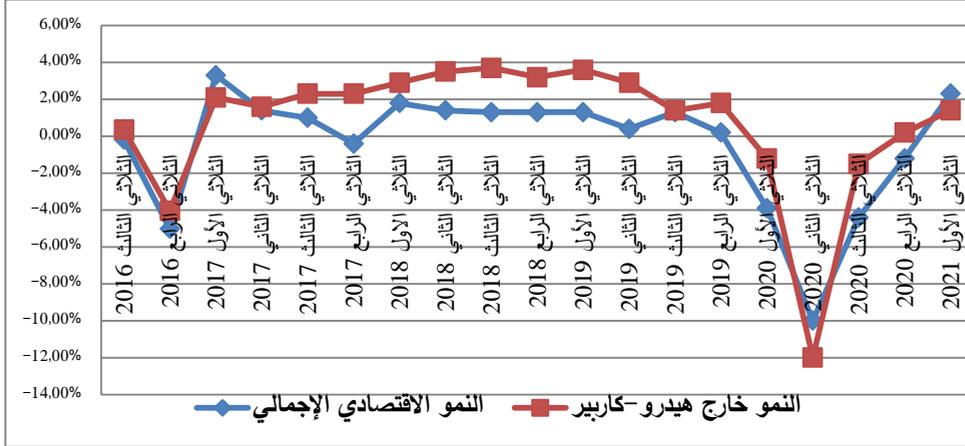
- IMF, *Financial Soundness Indicators*, May 14, 2003, P40.
- IMF, *Guide on Financial Soundness Indicators(FSIs)*, 2004.
- IBRD- The World Bank-IMF, *Financial Sector Assessment*, 2005, p18.

3. تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري 2010-2020:

كشفت مختلف الصدمات التي مست الاقتصاد الجزائري مدى هشاشة القطاعات الاقتصادية في ظل الاعتماد على قطاع الربيع في توليفة الدخل الوطني، كما عمقت الصدمة النفطية 2014 والجائحة الصحية "COVID-19" من أداء الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي انعكس سلبا على مجمل القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع المصرفي. وفي هذا الخصوص يسعى صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر على المدى القصير

والمتوسط في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ، وتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع هيدرو-كاربير، وخلق فرص الشغل. وعلى المدى الطويل يهدف صناع السياسة الاقتصادية في تحقيق تنوع الاقتصاد ، مع زيادة اشراك القطاع الخاص في خلق النمو.

شكل رقم (01): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2021



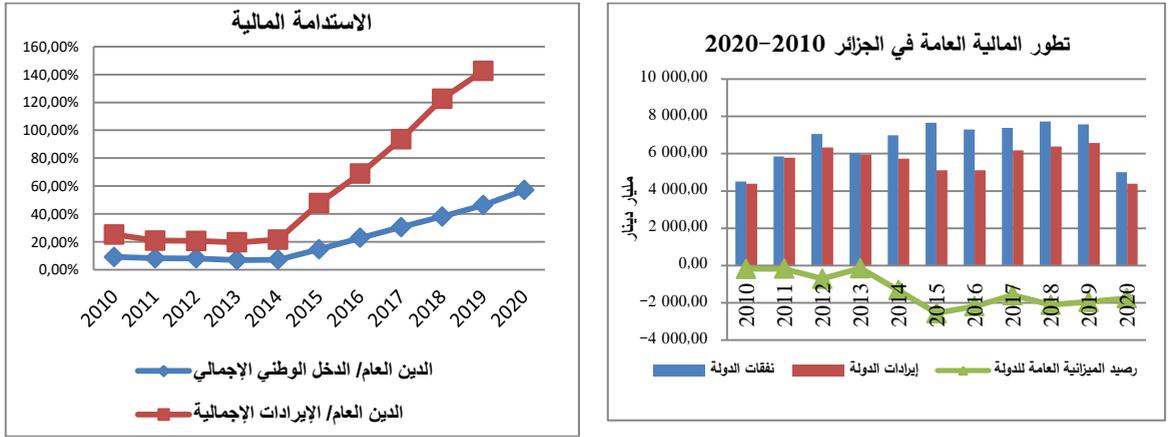
Source:

- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels- 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [In Link] : <http://www.ons.dz>
- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 1er trimestre 2020, N°894.
- Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période: Premier trimestre 2020;

يعكس منحني النمو أن الاقتصاد الجزائري يواجه مرحلة عصيبة في ظل تراجع مؤشرات الكلية سيما معدلات النمو، والتي تأثرت بشكل كبير عقب الصدمة النفطية 2014، حيث هبط معد النمو وبشكل مطرد إلى أن بلغ ادني مدى له مع نهاية 2016، وبفضل جملة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر على مستوى المالية وعلى مستوى السياسات النقدية تم تدارك نسبي لهذه الظروف، والذي انعكس إيجابا على مؤشرات النمو وما ساعد ذلك تحسن الأسعار في أسواق الطاقة العالمية منذ السداسي الثاني لسنة 2017، كما يعكسه الشكل أعلاه.

إن صدمة النمو كما كانت كبيرة عقب الإغلاق الكبير منتصف 2020 والتي نتجت جراء الجائحة الصحية "COVIC-19" والتي تأثر بها كل الاقتصاديات العالمية وإن كان بشكل متفاوت، فتراجع إيرادات الجزائر جنبا إلى تآكل احتياطي الصرف والذي يمثل هامش المناورة للاقتصاد الجزائري هذا كله أثر بشكل عكسي على أداء الاقتصاد وأصبح المشكل مشكلتين في هذا الخصوص.

## شكل رقم (02): الأوضاع المالية في الجزائر 2010-2021



Source:

- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels- 3ème trimestre 2019*, N°880, 2019. [In Link] : <http://www.ons.dz>
- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels - 1er trimestre 2020*, N°894.
- *Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période: Premier trimestre 2020;*

أثر انخفاض إيرادات هيدرو-كاربير بشكل واسع على المالية العامة في الجزائر والتي تسجل عجزاً منذ 2009، هذا المشكل عجل بوضع آليات جديدة لضبط الأوضاع المالية، والتي تمخضت عنه إعادة تعديل في قانون النقد والقرض من أجل السماح بتوسيع لجوء الخزينة العمومية إلى بنك الجزائر جنباً إلى إتاحة أدوات السياسة النقدية غير التقليدية وهذا بموجب أحكام الأمرية 17-10 المتعلقة بالنقد والقرض جنباً إلى تخفيض مستوى الدينار بشكل تدريجي، كما أن السياسات المتعلقة بالتقشف-ترشيد النفقات كمصطلح تلطيف- كضبط قائم الواردات جنباً إلى الدين العام والذي يتضح بأنه يأخذ منحى تصاعدي، كل هذه الأدوات كانت من أجل تقليص العجز الداخلي والخارجي، وانعكاساتها على المالية العامة.

### 4. تقييم استقرار القطاع المالي في الجزائر 2010-2020:

أشار صندوق النقد الدولي إلى أن بنك الجزائر لا يزال ضعيف من حيث نشر مؤشرات السلام المالية (76, IMF, juin 2018, p. 76)، التي تنشر على موقع صندوق النقد الدولي، كما أشار إلى أهمية الالتزام بتحسين عمليات الإفصاح ونشر البيانات حيث لا يتم الإبلاغ عن المؤشرات حالياً إلا أحياناً، والجدول رقم (02) أدناه يصف مؤشرات الصلابة المعتمدة من قبل بنك الجزائر والتي طورها صندوق النقد الدولي، ولتزال الفترة 2019-2021 غير متاحة لذات الأسباب المذكورة آنفاً:

جدول رقم (02): مؤشرات الصلابة المالية للنظام المصرفي في الجزائر 2009-2020

السنوات	ملاءة الأموال الخاصة	الملاءة- شريحة 01	القروض المتعثرة / رأس المال	معدل الدين المصنفة	معدل صافي المستحقات المصنفة	معدل المؤنات للمستحقات المصنفة	عائد الأموال الخاصة ROE	عائد الأصول ROA	هامش الربح / الدخل الإجمالي	التكاليف خارج الفوائد / الدخل الإجمالي	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
2009	26,15%	19,09%	31,58%	21,14%	6,81%	67,76%	26,01%	1,75%	58,37%	32,22%	51,82%
2010	23,64%	17,67%	20,31%	18,31%	4,68%	74,42%	26,70%	2,16%	63,76%	31,43%	52,98%
2011	23,72%	16,97%	18,02%	14,40%	4,03%	72,01%	24,67%	2,11%	64,90%	33,57%	50,16%
2012	23,62%	17,48%	16,11%	11,73%	3,54%	69,79%	22,67%	1,93%	64,23%	35,60%	45,87%
2013	21,50%	15,51%	17,12%	10,56%	3,36%	68,19%	19,00%	1,67%	69,45%	33,53%	40,46%
2014	15,79%	13,81%	24,41%	9,88%	3,80%	62,13%	23,75%	1,99%	67,19%	40,73%	37,96%
2015	18,40%	15,76%	26,47%	9,77%	3,91%	59,93%	21,48%	1,92%	66,81%	40,01%	27,14%
2016	18,75%	16,25%	35,00%	12,09%	5,49%	54,62%	17,89%	1,83%	72,51%	34,08%	23,52%
2017	19,38%	14,97%	36,42%	12,96%	6,18%	52,28%	18,84%	2,05%	73,00%	35,99%	23,51%
2018	19,06%	14,99%	40,79%	13,13%	6,33%	49,96%	22,38%	2,42%	78,78%	29,34%	19,84%
2019	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
2020	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

Source:

La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérie, 2009 - 2011.  
FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20.  
FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P49.

#### 1.4. الإشراف المصرفي:

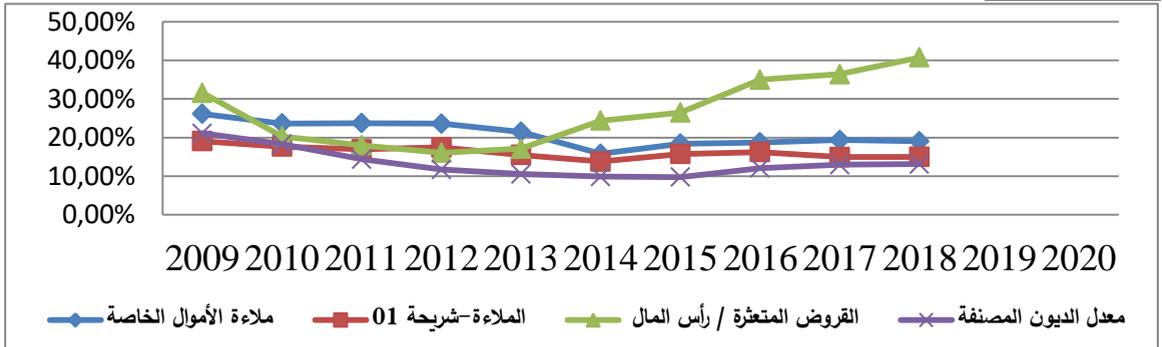
وفي هذا السياق مازال النظام المصرفي الجزائري يسجل مجموعة من القصور من حيث الرقابة سواء تلك التي تمارسها السلطات الرقابية "La Banque d'Algérie" أو تلك التي تمارسها البنوك اتجاه الرقابة الاحترازية المبنية على المؤشرات من أجل ذلك يستوجب الوضع تحسين الإطار التشغيلي للرقابة المصرفية والعمل على اعتماد معايير بازل للرقابة المصرفية خاصة تقنيات اختبار الإجهاد (IMF, juin 2018, p. 58).

#### 2.4. ملاءة النظام المصرفي الجزائري:

يتمتع النظام المصرفي الجزائري برأس مال جيد جدا من حيث المستوى والتغطية، فمستوى القروض المتعثرة لتزال نسبية مقارنة بالمخصصات، وفيما يلي تحليل لمستوى ملاءة رأس المال، وقد شهد النظام المصرفي الجزائري تقدما جزئيا في متطلبات كفاية رأس المال الجديدة المتوافقة مع الركيزة الأولى من "Bâle II" وبعض عناصر "Bâle III" والتي جرى العمل عليها منذ 2014، بالإضافة إلى بعض مؤشرات السيولة المتعلقة بالحد الأدنى لمعدلات السيولة

(ratios de liquidité minimum et de transformation)

شكل رقم (03): نسب الملاءة وجودة الأصول في النظام المصرفي الجزائري



Source:

- La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilité Du Systeme Bancaire Algérie, 2009 - 2011.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P49.

وفيما يتعلق بالحقوق الديون المصنفة معتدلة ومخصصات جيدة، ورغم أنه من المرجح أن تنخفض نظرا لاستمرار تسوية الديون على الحكومة. وفيما يتعلق بالديون المدومة للقطاع المصرفي الجزائري تتركز في البنوك العمومية، التي بلغت نسبة القروض المتعثرة الموحدة 40% مع نهاية 2018، وهذا نظرا لاستمرار الإقراض إلى القطاع العمومي غير المربح بمعنى أن المؤسسات العمومية هي العامل الرئيسي وراء هشاشة البنوك العمومية، لذلك ينبغي مراجعة هذه الإستراتيجية وكذلك معايير انتقاء القروض، من أجل ذلك تم تعزيز متطلبات الرقابة الاحترازية من خلال إجراء اختبارات إجهاد للبنوك المتعلقة بالملاءة وقد ساعدت على تحديد مواضع الهشاشة المصرفية سيما في البنوك العمومية، وقد قدمت بعثة صندوق النقد والبنك الدوليين المساعدة الفنية في مارس 2017 في ذلك.

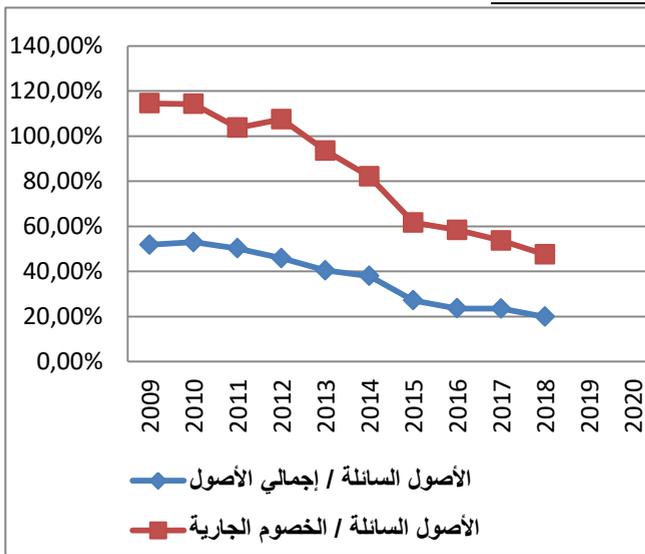
3.4. ربحية النظام المصرفي الجزائري:

يعد النظام المصرفي الجزائري ذو ربحية جيدة كما يعكسه جدول رقم (02) السابق خاصة البنوك العمومية منها فيما يتعلق بعائد الأموال الخاصة، نظرا لطبيعته التقليدية، كما أن رفع الحد الأدنى من رأس المال لم تؤثر على أرباحها، عدا تلك التذبذبات الناتجة عن الصدمات الكلية سيما قطاع النفط. أما في ما يخص العائد على الأصول فإنه في البنوك الخاصة أعلى منه مقارنة بالمصارف العمومية. (Banque d'Algérie, 2009 – 2011, p. 30).

#### 4.4. السيولة في النظام المصرفي الجزائري:

تمثل الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي، أهم مصادر الودائع خاصة المصارف العمومية لذلك يؤدي انخفاض أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية إلى تراجع الودائع لدى تلك المصارف وما ينعكس على ذلك من مستوى السيولة. وبالتالي يمكن أن تؤدي أسعار النفط إلى حدوث صدمات في السيولة والتمويل، وقد تأكد مما لا يجعل مجالاً للشك أن مخاطر الائتمان في الجزائر تتأني من التأثيرات غير المباشر لأسعار النفط على الاقتصاد الكلي لذلك قلنا أنها بطريقة غير مباشرة.

شكل رقم (04): نسب السيولة في النظام المصرفي الجزائري



المصدر:

اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصادر السابقة،

ويعكس الجدول رقم (02) والشكل المقابل تراجع السيولة في النظام المصرفي الجزائري جنبا إلى تباطؤ تدفقات الودائع حيث يعكس انخفاضها إلى حد كبير انخفاض في الائتمان ومستوى القروض المتعثرة المشار إليها سابقاً، لذلك يمكن لتخفيف إجراءات شروط السيولة في النظام المصرفي أن تقلل من منحنى هذه الآثار وهذا مع مراعات شروط القروض حتى لا تسهم في الضغوط التضخمية كمنحنى معاكس وهو السيناريو الذي أشار إليه سيناريو اختبار الضغط في 2018 كما سيتضح في العنصر الموالي.

#### 5.4. آثار الربحية والسيولة على ملاءة النظام المصرفي الجزائري 2009-2020:

تمثل البنوك العمومية الجانب المعترف من النظام المصرفي والمالي بحجم أصول يتجاوز 86% (IMF, janvier 2014, p. 10)، وتعد البنوك العمومية والبنوك الخاصة على حد سواء بنوكا مرهجة تتمتع برؤوس أموال وذات سيولة جيدة كما أشار إلى ذلك التحليل السابق، بالرغم من تذبذب السيولة المسجل في 2020. والجدول رقم (03) تم اعداده ليكشف عن الأثر المتوقع لمستويات السيولة والربحية على صلابة النظام المصرفي في الجزائر، وقد تم استعمال معادلة الانحدار بطريقة (OLS) من أجل تحديد الأثر وذلك خلال الفترة 2009-2018، ونظرا لغياب بيانات لفترة أطول، لم تنجح عملية التقدير ولم يتم التوصل إلى النتائج التي يمكن تفسيرها، وهذه نفس العراقيل التي واجهت صندوق النقد الدولي في هذا الإطار عند قيامه بعملية التشخيص.

### جدول رقم (03): أثر السيولة والربحية على ملاءة النظام المصرفي الجزائري

. regress lasolvabilité roa actifsliquidestotaldesactifs ActifsliquidesPassifsàterme, noconstant

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	10
				F(4, 6)	=	284.02
Model	.264871666	4	.066217917	Prob > F	=	0.0000
Residual	.001398888	6	.000233148	R-squared	=	0.9947
				Adj R-squared	=	0.9912
Total	.266270555	10	.026627055	Root MSE	=	.01527

lasolvabilité	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
roe	.3020223	.3693337	0.82	0.445	-.6017046 1.205749
roa	2.538221	2.868677	0.88	0.410	-4.481179 9.557621
actifsliquidestotaldesactifs	-.5926759	.2938274	-2.02	0.090	-1.311646 .1262937
ActifsliquidesPassifsàterme	.3172002	.1295121	2.45	0.050	.0002957 .6341048

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التقدير بالاعتماد على STATA<sub>14</sub>.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

من خلال إحصائية فيشر التي تقيس المعنوية الكلية للنموذج والتي بلغت  $F(\text{Prob})=0.00$  وهي أقل من نسبة  $\alpha=5\%$  مما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن النموذج قابل للتحليل.

نلاحظ أن  $R^2=99.47\%$  أشار الى ان المتغيرات المستقلة تفسر  $99.47\%$  من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهذا راجع الى عوامل أخرى.

ومما يلاحظ ايضا أن السيولة و الربحية في علاقة طردية مع نسبة الملاءة الاجمالية. وعليه يجب على البنوك الجزائرية ان تحسن من معايير منح الائتمان للتقليل من الوقوع في القروض المتعثرة، ويجب على بنك الجزائر إذا ما اراد الرفع في نسبة الملاءة عليه أن يطلب من البنوك التجارية زيادة نسبة الاصول السائلة من خلال زيادة نسبة الفائدة على الودائع وتخفيض الفوائد على القروض.

##### 5. سيناريو اختبارات الضغط في الجزائر 2014-2018؛

تعد اختبارات الضغط أداة مهمة لقياس مدة صلاية البنوك وخطوة مهمة من خطوات برنامج تقييم القطاع المالي، حيث توفر اشارات وتنبهات مبكرة عن مواضع الهشاشة المالية في المصارف مما يتيح للمصرف فرصة لمعالجة نقاط الضعف تلك قبل أن تؤدي إلى مسارات قد تسبب له حالة من عدم الاستقرار أو حتى الفشل والانهيار.

وفي الجزائر رغم أن النظام المتعلق بقياس مخاطر السيولة المعتمد قد أكد على ضرورة أن تقوم المصارف العاملة في الجزائر بهذه الاختبارات إلا أنها عمليا لتزال استعماله محدودة ومقتصرة على بعض المصارف الخاصة الأجنبية، فلم تقم المصارف العمومية بهذه الاختبارات إلا ضمن برنامج "FSAP" في سنة 2014 أما في 2018، فقد كان ذلك في اطار مشاورات المادة الرابعة، كما يوضحه الجدول أدناه:

## جدول رقم (04): نتائج اختبارات الضغط في الجزائر 2014

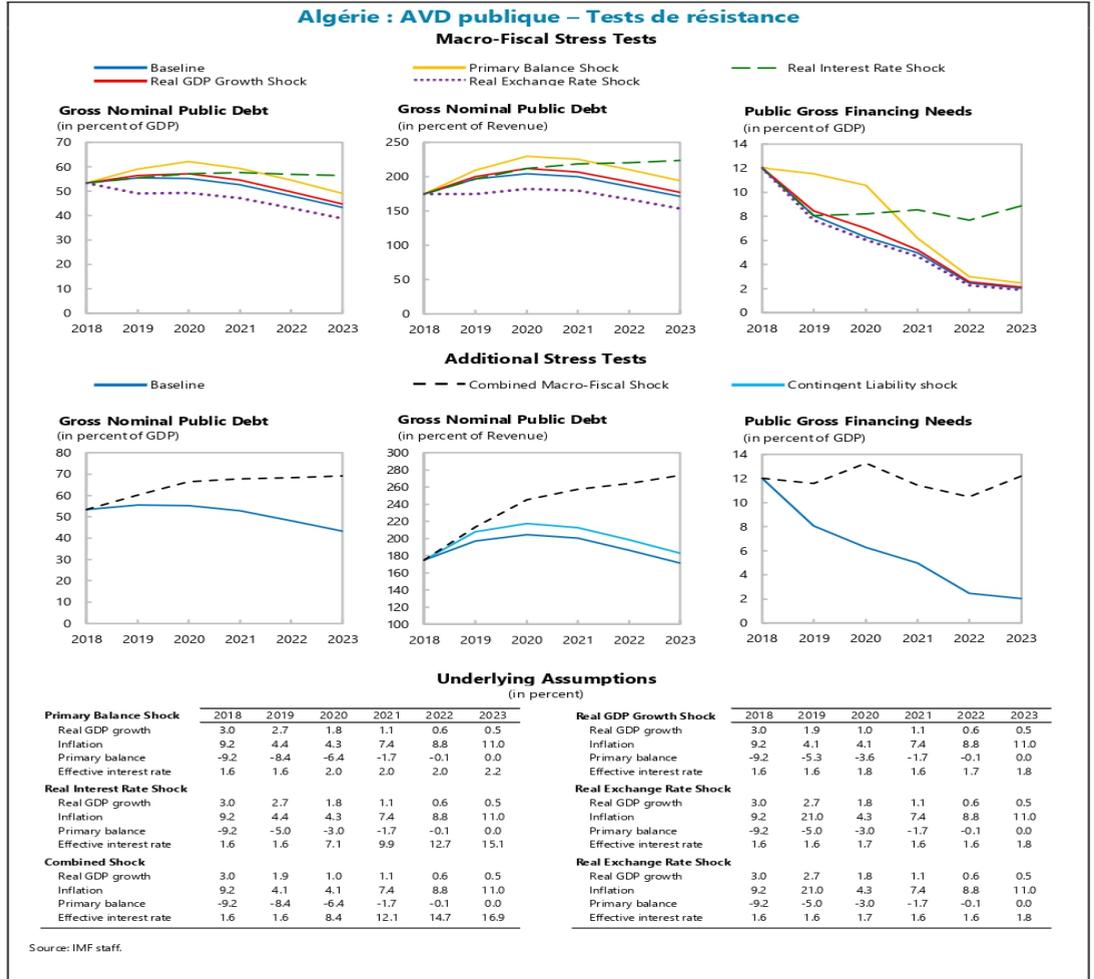
	Nbre de banques Ratio fds propres		CAR			Besoins de recapitalisation 2/	
	<0	0-8%	Banques privées	Banques publiques	Total	milliards en % du PIB hors	
						de DA	hydrocarb.
<b>A. Référence (avant les chocs)</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>17.2</b>	<b>31.9</b>	<b>19.5</b>	...	...
<b>B. Tests de sensibilité (facteur unique)</b>							
<b>Risque de crédit 3/</b>							
Ensemble des prêts productifs	0	3	11.9	27.6	14.5	55	0.5
Prêts productifs des trois principaux secteurs d'activité 4/	0	2	15.2	28.9	17.4	23	0.2
Prêts productifs du secteur public	0	2	13.9	31.2	16.8	14	0.1
Prêts productifs du secteur privé	0	2	15.4	27.8	17.3	16	0.1
<b>Risque de concentration</b>							
Défaut du plus gros emprunteur	4	1	-16.9	24.8	-8.5	936	8.7
Défaut des trois plus gros emprunteurs	6	2	-34.9	16.5	-24.2	1,266	11.8
<b>Risque de change</b>							
Dépréciation du dinar de 40 % contre toutes les monnaies	0	1	17.4	32.0	19.7	1.4	0.0
Dépréciation du dinar de 40 % contre toutes les monnaies	0	1	16.9	31.7	19.3	0.1	0.0
<b>Risque de taux d'intérêt</b>							
Déplacement parallèle à la hausse de la courbe de 200 pb	0	0	18.2	...	...	0	0.0
Déplacement parallèle à la hausse de la courbe de 400 pb	0	0	19.2	...	...	0	0.0
<b>C. Tests de résistance (plusieurs facteurs)</b>							
Scénario 1 5/	3	0	8.7	27.6	11.8	137	1.3
Scénario 2 6/	0	3	14.2	31.7	17.1	18	0.2

Source:

- La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérie, 2009 - 2011.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P49.

أشارت نتائج اختبار الضغط إلى أن القواعد التنظيمية وقواعد الإشراف المصرفي في الجزائر تعتبر مرضية على العموم رغم وجود بعض نقاط الخلل أهمها ضرورة تعزيز النظام الاحترازي المعمول به من خلال إنشاء احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية واعتماد تدابير احترازية كلية مثل القيود على نسب القروض (IMF, janvier 2014, p. 19). لأن النظام يعاني من تركيز في الائتمان والبنوك العمومية هي الأكثر عرضة لهذه المخاطر، كما أن تعقيد وتداخل الروابط المالية داخل المصرف العمومية من شأنها خلق مواضع للهِشاشة المالية وحالة من عدم الاستقرار المالي مستقبلاً لذلك من المهم يجب على السلطات أن وضع إجراءات لإدارة الأزمات وإطار عمل واضح لحل البنك. ينبغي تحليلها ومراقبتها بشكل دوري، كما يجب إجراء اختبارات الإجهاد بشكل أكثر انتظاماً.

## جدول رقم (05): نتائج اختبارات الضغط في الجزائر 2018



Source:

La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérie, - 2009 - 2011.

FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20. -

.49FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P -

وفي خصوص اختبارات الضغط والتي تم اجراءها نهاية 2018، فقد كانت متعلقة بالدين العام وانعكاساته المحتملة، والذي يبلغ 27% من الناتج المحلي الداخلي وهو في تنامي منذ 2016 انعكاسا لتنامي الضغوط المالية على الميزانية، ويرجح أن مستواه سوف يظل مستقرا ضمن نفس السيناريوهات

المطبقة من الجزائر نظرا لاعتمادها على التمويل الكمي بدلا من ذلك، عن طريق اتباع سياسة نقدية غير تقليدية متمثلة في التيسير الكمي، والتي كان الهدف الأساسي منها هو الرجوع إلى التوازن وتحقيق نسب نمو لم تحسن في المساهمات القطاعية خارج قطاع النفط.

كما يتضح تماما أن مستويات النمو سوف تتراجع ضمن هذا السيناريو مما قد يؤدي إلى حالة من تباطؤ في الاقتصاد سيما وأن مستوى التضخم سوف يأخذ منحى تصاعدي، وما سينتج عنه من تدهور في القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض في قيمة العملة المحلية. لذلك من الضروري جداً العمل على اصلاحات حقيقية واستئناف عملية تنويع مصادر التمويل بالتوازي مع العمل على تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل. وهنا يمكن القول ان استمرار استمرار ضبط المالية العامة في الجزائر بإجراءات أكثر تشددا منذ 2017 والتي أثرت على شريحة واسعة من المجتمع سيما على القدرة الشرائية تزامنا مع انخفاض وتخفيض سعر الدينار لاعتبارات التوازن، ورغم ذلك لما تزل بعد رصيد المالية العامة بمستويات حادة من العجز. كما يجب على بنك الجزائر باعتباره صانع للسياسة النقدية إتباع سياسات تغدو بالتوجيه الآثار التضخمية وصدماها الناتجة عن منهج التيسير الكمي للعودة بالتضخم إلى مستوى مقبول (حدود 04%)، كما يجب عليهم انتهاج سياسات على المدى المتوسط تتركز على النمو وفق النماذج المتوازنة. فمسألة إعادة التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد فيما يبدو هي هيكلية لذلك تحتاج إلى نماذج اقتصادية تركز على استراتيجيات وآفاق طويلة المدى.

## 6. خلاصة:

خلصت هذه الدراسة الى أن لدور برنامج تقييم القطاع المالي دور كبير في تقييم صلاية النظام المالي والمصرفي الجزائري، فقد أظهر مواطن القوة ونقاط الضعف فيه. حيث من خلال توصلنا الى أنه نظام يتمتع بنسبة ملاءة جيدة ومقبولة مقارنة بالنسب التي حددتها لجنة بازل، بالإضافة أنه يعاني من مخاطر القروض المتعثرة.

ويمكن تلخيص بعض نتائج الدراسة الى:

- ❖ لبرنامج **FSAP** أثر كبير سلامة البنوك، حيث يساهم في تطور وصلاية أجهزتها المصرفية، من خلال الكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف ومعالجة الخلل بإتباع توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل التقليل من الوقوع في الازمات أو التقليل من حدتها.
- ❖ ارتفاع نسب مؤشر الملاءة في النظام المصرفي الجزائري أي أنه يتمتع بصلاية مالية.
- ❖ النظام المصرفي يعاني من تركيز كبير للائتمان والودائع في البنوك العمومية،

❖ أشارت نتائج اختبار الضغط إلى أن القواعد التنظيمية وقواعد الإشراف المصرفي في الجزائر تعتبر مرضية على العموم بالرغم من وجود بعض نقاط الخلل. وعليه نقترح ما يلي:

- على النظام المالي والمصرفي الجزائري اتباع توصيات كل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- على البنوك الجزائرية التقليل من منح القروض ذات المخاطر العالية وطويلة الاجل وتجنب القروض المشكوك فيها، وعليها بالمراقبة المستمرة لمختلف عمليات منح القروض ابتداء من دراسة ملف القرض الى غاية منحه وتسديده .
- ويهدف التخفيف من مخاطر منح القروض البنكية على البنوك الالتزام بتحسين معايير منح الائتمان وتطبيق معايير لجنة بازل لتدعيم النظام المالي والمصرفي من جهة وزيادة صلابته اتجاه الازمات المالية من جهة أخرى.
- على البنوك الجزائرية توظيف مدراء ماليين ومدراء الموارد البشرية ذوي خبرة عالية في إدارة التكاليف من أجل تحسين بيئة العمل لمحاولة تحقيق الأهداف المسطرة لكل بنك وهي الربحية والأمان والسيولة.

#### 7. المراجع والإحالات:

- Banque d'Algérie .(2011 - 2009) .*Rapport Sur La Stabilité Du Systeme Bancaire* .  
Algerie.
- Banque des Règlements Internationaux .(Mai 2011) .*Gouvernance de banque  
centrale et stabilité financière* .Rapport d'un groupe d'étude ،Bâle  
(Suisse).
- IMF . (juin 2018) .*Rapport Des Services Du Fmi Pour Les Consultations De 2018  
Au Titre De L'article IV* .Rapport du FMI.
- IMF .(2016 ,03) .*International Monetary Fund, Financial Sector Assessment  
Program (FSAP)* ،2021 ،  
<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/14/Financial-Sector-Assessment-Program>.
- IMF . (August 2014) .(*Review of the Financial Sector Assessment Program—  
Further Adaptation to the Post-Crisis Era* .
- IMF . (janvier 2014) .(*Algérie-Évaluation De La Stabilité Du Secteur Financier* .

عباس بوهريرة. (2020). دور برنامج "FSAP" في تقييم استقرار القطاع المالي دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني . مجلة دراسات اقتصادية، المجلد رقم 18.